25 عاما من الإرث الإنساني.. من كفالة الأيتام إلى صناعة الأثر

المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية نموذج وطني للرعاية والتنمية والعمل الإنساني المستدام

على مدى خمسة وعشرين عامًا رسخت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية مكانتها كإحدى المؤسسات الوطنية البارزة في مملكة البحرين، مقدمة نموذجًا متكاملًا في مجالات الرعاية والتنمية والعمل الإنساني، مستندة إلى رؤية ملكية سامية جعلت الإنسان محورًا للتنمية، ورسخت قيم التكافل وصون الكرامة ودعم الأسر المستفيدة.

واحتفت المؤسسة في الرابع عشر من يوليو 2026 بمرور خمسة وعشرين عامًا على تأسيسها تحت شعار «إرث إنساني»، مستذكرةً رحلة بدأت عام 2001 بتأسيس لجنة كفالة الأيتام، ثم تطورت عبر مراحل متتابعة لتصبح مؤسسة وطنية متكاملة تضطلع بمهام الرعاية الاجتماعية والتنمية الإنسانية والعمل الإغاثي داخل مملكة البحرين وخارجها.

وخلال هذه السنوات، انتقلت المؤسسة من مفهوم الكفالة والرعاية إلى منظومة متكاملة تهدف إلى تمكين الإنسان، وتعزيز جودة حياته، ومساندة الأسر المستفيدة لتحقيق الاستقرار والاعتماد على الذات.

رؤية ملكية أرست نموذجًا إنسانيًا متكاملًا

بدأت مسيرة المؤسسة في الرابع عشر من يوليو عام 2001، عندما أمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بتشكيل لجنة كفالة الأيتام برئاسة فضيلة الشيخ عدنان بن عبدالله القطان، لتوفير الرعاية الشاملة للأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة، انطلاقًا من إيمان جلالته بأن رعاية الإنسان مسؤولية تمتد إلى توفير الدعم والتمكين وضمان المستقبل الكريم.

وفي الرابع من شهر نوفمبر من العام نفسه، وجّه جلالته بتوسيع اختصاص اللجنة لتشمل كفالة الأرامل اللاتي فقدن المعيل، لتنتقل الرعاية من الاهتمام بفئة محددة إلى منظومة تُعنى بالأسرة بمختلف احتياجاتها المعيشية والتعليمية والصحية والاجتماعية.

ومنذ ذلك التاريخ، واصلت المؤسسة تطوير خدماتها وفق مفهوم الرعاية المتكاملة القائم على الدعم والتأهيل والتمكين، بما يواكب احتياجات الأسر المستفيدة، لتتبلور مع مرور السنوات تجربة إنسانية متفردة على المستويين الوطني والإقليمي.

تقدير دولي للرؤية الملكية في رعاية الأيتام والعمل الإنساني

حظيت جهود حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، في مجال رعاية الأيتام وتعزيز العمل الإنساني بتقدير إقليمي ودولي.

ففي عام 2015، مُنح جلالته جائزة السنابل للمسؤولية المجتمعية لمؤسسات رعاية الأيتام بدول مجلس التعاون الخليجي عن فئة الشخصيات القيادية الفخرية الخليجية المسؤولة في مجال رعاية الأيتام، تقديرًا لجهوده في دعم هذه الفئة وترسيخ نموذج إنساني متكامل.

كما نال جلالته عام 2017 جائزة الريادة في مجال رعاية الأيتام في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، المقدمة من الصناديق الإنسانية بمنظمة التعاون الإسلامي، تقديرًا لدوره في تعزيز رعاية الأيتام محليًا وعربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

محطات مفصلية في مسيرة التطور المؤسسي

شهدت المؤسسة خلال خمسة وعشرين عامًا مراحل مهمة من التطوير المؤسسي عززت دورها ورسخت حضورها كمؤسسة وطنية للعمل الإنساني.

ففي 27 نوفمبر من عام 2007، أعيد تنظيم اللجنة لتصبح المؤسسة الخيرية الملكية، في خطوة شكلت مرحلة جديدة من التطور، حيث تولى حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الرئاسة الفخرية للمؤسسة، فيما تولى سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئاسة مجلس الأمناء، لتبدأ مرحلة توسعت خلالها البرامج والخدمات، وتعززت الحوكمة والشراكات مع مختلف القطاعات.

وفي عام 2009، انتقل ملف المساعدات الإنسانية للمواطنين البحرينيين من الديوان الملكي إلى المؤسسة، بالتزامن مع إطلاق مبادرات إنسانية وإغاثية خارج حدود مملكة البحرين، لتتوسع مسؤولياتها وتصبح مظلة وطنية للعمل الإنساني محليًا ودوليًا.

واستمرارًا لمسيرة التطوير، صدر المرسوم الملكي بتاريخ 24 مارس رقم (15) لسنة 2020 بإعادة تنظيم المؤسسة تحت مسماها الحالي «المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية»، بما يعكس اتساع رسالتها وتنوع اختصاصاتها، وانتقالها إلى مرحلة أكثر شمولًا تجمع بين الرعاية الاجتماعية والتنمية الإنسانية والعمل الإغاثي والشراكات المجتمعية.

رعاية ملكية رسخت قيم العطاء والاستدامة

منذ تأسيسها، حظيت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية برعاية مباشرة ومستمرة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الرئيس الفخري للمؤسسة، الذي حرص على متابعة أوضاع أبناء المؤسسة من خلال اللقاءات السنوية مع الأيتام منذ عام 2001، والاستماع إليهم والاطمئنان على مسيرتهم الدراسية والاجتماعية.

كما يوجه جلالته سنويًا بتقديم المكرمات الملكية للأسر المكفولة بمناسبة شهر رمضان المبارك وعيدي الفطر والأضحى، إلى جانب دعمه للمبادرات والبرامج الإنسانية التي تنفذها المؤسسة، بما يعكس اهتمامه المستمر بتوفير الحياة الكريمة للأسر المستفيدة وتعزيز قيم التكافل في المجتمع البحريني.

سمو الشيخ ناصر بن حمد.. قيادة عززت مسيرة التمكين

شكّل تولي سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، رئاسة مجلس الأمناء منذ عام 2007، محطة مفصلية في مسيرة المؤسسة، إذ قاد سموه على مدى 19 عامًا مرحلة متقدمة من التطوير المؤسسي، ارتكزت على توسيع البرامج والخدمات، وتعزيز مفاهيم الاستدامة والابتكار في العمل الإنساني، وبناء شراكات فاعلة مع مختلف القطاعات.

منظومة متكاملة للرعاية.. الإنسان محور التنمية

شكلت كفالة الأيتام والأرامل والرعاية المعيشية الأساس الذي انطلقت منه المؤسسة منذ تأسيسها عام 2001، قبل أن تتوسع خدماتها لتشمل مجالات أوسع في الرعاية والتنمية والتمكين.

واستفاد من برامج الكفالة والرعاية التي تقدمها المؤسسة منذ التأسيس 32,492 يتيمًا وأرملة، منهم 18,267 يتيمًا، و14,225 أرملة، موزعين على محافظات المملكة على النحو التالي: محافظة المحرق: 5,750 ـ محافظة العاصمة: 9,014 ـ المحافظة الجنوبية: 4,866 ـ المحافظة الشمالية: 12,111.

حيث وفرت لهم منظومة متكاملة من الدعم شملت الرعاية المعيشية، والمساعدات المالية والعينية، والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، إلى جانب البرامج الإرشادية والتمكينية التي تعزز استقرار الأسر وتدعم قدرتها على مواجهة التحديات.

ولم تقتصر جهود المؤسسة على تقديم الدعم المباشر، بل تطورت رؤيتها نحو مفهوم الاحتضان والتمكين، من خلال برامج تستثمر في قدرات الأبناء والأسر، وتوفر لهم فرص التعليم والتأهيل والاستقلالية، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا.

وتشمل منظومة الرعاية برامج التعليم والصحة والإرشاد الأسري والتمكين الاقتصادي والتأهيل، إلى جانب المبادرات الاجتماعية والتنموية الهادفة إلى تحسين جودة حياة الأسر المستفيدة.

وفي إطار برامجها الموسمية، تواصل المؤسسة تنفيذ مبادرات شهر رمضان المبارك، ومن أبرزها مشروع «إفطار صائم» الذي يسهم في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي من خلال توزيع أكثر من 28,860 وجبة إفطار بإشراف منتسبات مركز نتاج خير البحرين.

كما تنفذ المؤسسة برامج موسمية أخرى تستهدف تلبية احتياجات الأسر المستفيدة في مختلف المناسبات، ومن أبرزها مبادرات توفير ملابس العيدين والشتاء، بما يعزز إدخال الفرح إلى نفوس الأبناء ويدعم جودة الحياة للأسر.

وامتدت خدمات المؤسسة لتشمل تقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين البحرينيين، حيث قدمت منذ انتقال هذا الاختصاص إليها من الديوان الملكي عام 2009 أكثر من 75 ألف مساعدة إنسانية، تنوعت بين المساعدات العلاجية والمعيشية وحالات الطوارئ.

وشملت هذه المساعدات 12,187 مساعدة علاجية، و32,921 مساعدة معيشية عامة، و1,504 مساعدات للغارمين والمتضررين من الحريق، إضافة إلى 20,805 مساعدات زواج، و105 من الأجهزة الكهربائية، بما يعكس دور المؤسسة في دعم الأسر ومساندتها في مختلف الظروف.

كما نفذت مبادرات نوعية، من أبرزها مبادرة «حلم يتيم» التي تنفذ بالتعاون مع عدد من الشركاء لتحقيق تطلعات الأبناء وتلبية بعض أحلامهم، بما يجسد مفهوم الرعاية الشاملة التي تتجاوز الاحتياجات الأساسية إلى تعزيز الجوانب الإنسانية والاجتماعية.

رعاية أبناء شهداء الواجب

وفي تجسيد لقيم الوفاء والعرفان لتضحيات شهداء الوطن، امتدت مظلة الرعاية التي تقدمها المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية لتشمل أبناء شهداء الواجب بالتعاون مع الصندوق الوطني لشهداء الواجب، حيث ترعى المؤسسة 184 طالبًا وطالبة، من خلال منظومة متكاملة تشمل الرعاية التعليمية والاجتماعية والنفسية، والبرامج التأهيلية والتنموية، بما يسهم في توفير بيئة داعمة تعزز استقرارهم، وتمكنهم من مواصلة مسيرتهم التعليمية، وبناء مستقبلهم، امتدادًا لرسالة المؤسسة في رعاية الإنسان وتمكينه، وترسيخ قيم الوفاء الوطني والإنساني.

التعليم.. استثمار في الإنسان وبناء المستقبل

أدركت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية منذ تأسيسها أن التعليم يمثل أحد أهم مسارات تمكين الإنسان وبناء قدراته، لذلك طورت منظومة تعليمية متكاملة تمتد من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم الجامعي، مرورًا بالتأهيل وتنمية المهارات.

وفي هذا الإطار، أطلقت المؤسسة عددًا من البرامج التعليمية التي توفر بيئة داعمة للأبناء، وتساعدهم على مواصلة تعليمهم وتحقيق طموحاتهم العلمية.

ففي عام 2011، دشنت المؤسسة برنامج رياض الأطفال الذي استفاد منه 325 طفلًا، بهدف توفير بيئة تعليمية مبكرة تسهم في تنمية قدراتهم وتهيئتهم للمراحل الدراسية اللاحقة.

كما واصلت المؤسسة دعم الطلبة من خلال المنح والبعثات الدراسية، حيث بلغ عدد المستفيدين منها منذ عام 2004 نحو 1480 طالبًا وطالبة، إلى جانب توفير المقاعد الدراسية، والشراكات مع المؤسسات التعليمية.

واستكمالًا لجهودها في دعم التعليم، استحدثت المؤسسة برنامج «تميز للمنح الدراسية» لإتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع والشركاء والأفراد للمساهمة في تبني عدد من المنح الدراسية للأيتام المكفولين وغير المكفولين، وفق معايير محددة تضمن توجيه الدعم إلى الطلبة المستحقين وتعزيز الشراكة المجتمعية في المجال التعليمي.

كما تواصل المؤسسة مساندة الأسر المستفيدة من خلال برنامج الحقيبة المدرسية، الذي تُحوّل قيمته سنويًا إلى الحسابات البنكية للأسر قبل بدء العام الدراسي، بما يتيح لها توفير المستلزمات التعليمية وفق احتياجات أبنائها.

وتقديرًا للتميز والتحصيل العلمي، نظمت المؤسسة 21 حفلًا سنويًا لتكريم الطلبة المتفوقين منذ عام 2004، احتفت خلالها بإنجازات 8337 طالبًا وطالبة من مختلف المراحل الدراسية.

كما عززت المؤسسة شراكاتها التعليمية مع الجهات المتخصصة، حيث وقعت اتفاقية تعاون مع شركة إس إليفن التعليمية لدعم وتطوير المشاريع التعليمية وبرامج التعليم المبكر، والتي أثمرت عن افتتاح مؤسسة أم ناصر الفنلندية للتعليم المبكر بالرفاع، لتقديم خدمات تعليمية متخصصة تعتمد أساليب حديثة في التعليم المبكر وتنمية قدرات الأطفال.

تمكين الأبناء.. بناء الشخصية والاستعداد للمستقبل

لم تقتصر جهود المؤسسة على الجانب الأكاديمي، بل امتدت إلى بناء شخصية الأبناء وتنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال مجموعة من البرامج التربوية والتطويرية التي تهدف إلى تعزيز الثقة بالنفس، وتنمية الإبداع وروح المبادرة، وترسيخ قيم الانتماء الوطني.

وفي هذا الإطار، نفذت المؤسسة عددًا من البرامج النوعية الهادفة إلى إعداد الأبناء وتمكينهم، من أبرزها «الملتقى القيادي» الذي انطلق عام 2005، ليشكّل نواةً لإعداد قيادات واعدة من أبناء المؤسسة، كما أطلقت المؤسسة برنامج «مكن نفسك» بهدف تهيئة الأبناء لدخول سوق العمل ومن البرامج الرائدة أيضًا «انطلاقة»، الذي يُنفذ بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، ويجمع بين التدريب النظري والتطبيق العملي، بما يسهم في إعداد الطلبة وتأهيلهم للانتقال بثقة وكفاءة إلى الحياة المهنية بعد التخرج، إلى جانب برامج عملية بهدف توفير فرص تدريب عملي للأيتام الجامعيين المقبلين على التخرج بالتعاون مع جهات العمل، بما يعزز جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل.

رعاية صحية متكاملة.. دعم لجودة حياة المستفيدين

شكل الجانب الصحي أحد المحاور الأساسية في منظومة خدمات المؤسسة، حيث حرصت على توفير الخدمات العلاجية والوقائية بالتعاون مع الجهات الصحية والمستشفيات والمراكز المتخصصة والقطاع الخاص، بما يشمل العلاج، والاستشارات الطبية، والأجهزة والمستلزمات الصحية، والبرامج التوعوية.

وأطلقت المؤسسة عددًا من المبادرات الصحية النوعية، من أبرزها مشروع الفارس لتوفير مضخات الأنسولين للأطفال المصابين بداء السكري، والذي استفاد منه 368 طفلًا، إضافة إلى مشروع زراعة القوقعة الإلكترونية الذي استفاد منه 30 طفلًا، بما يعكس اهتمام المؤسسة بتوفير الرعاية الصحية المتخصصة وتحسين جودة حياة المستفيدين.

السلوم: استضافة ماليزيا جائزة البحرين الكبرى تعكس الثقة الدولية بالمملكة وتعزز مكانتها الاقتصادية والرياضية

أكد النائب أحمد صباح السلوم رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب الأمين المالي لغرفة تجارة وصناعة البحرين أن إعلان استضافة ماليزيا سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا وان على حلبة سيبانغ الدولية، مع احتفاظ السباق باسمه وهويته البحرينية، يمثل إنجازاً نوعياً يعكس المكانة العالمية التي رسختها مملكة البحرين في رياضة المحركات، ويؤكد الثقة الدولية بقدرة المملكة على قيادة المبادرات الرياضية الكبرى وإيجاد حلول مبتكرة تضمن استدامة البطولة.

وأشاد السلوم بالجهود التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، والدعم والمتابعة الحثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي أسهمت في ترسيخ مكانة البحرين كوجهة رياضية واقتصادية عالمية قادرة على بناء شراكات استراتيجية تخدم مصالح جميع الأطراف.

وأوضح أن احتفاظ السباق باسم جائزة البحرين الكبرى رغم إقامته المؤقتة في ماليزيا يؤكد قوة العلامة التجارية البحرينية التي أصبحت تحظى بمكانة راسخة على خريطة رياضة المحركات العالمية، ويعكس نجاح المملكة في توظيف الرياضة كأداة لتعزيز الحضور الدولي ودعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية.

○ أحمد السلوم.

وأضاف أن هذه الخطوة تحمل أبعاداً اقتصادية مهمة، إذ تعزز من القيمة التجارية للعلامة البحرينية، وتفتح آفاقاً أوسع للتعاون مع الأسواق الآسيوية، وتسهم في إبراز البحرين كبيئة جاذبة للاستثمار والسياحة والفعاليات العالمية.

وأكد السلوم أن هذا الإنجاز يجسد نجاح الدبلوماسية الرياضية البحرينية، ويعزز من سمعة المملكة كشريك موثوق يمتلك رؤية استراتيجية بعيدة المدى، مشيراً إلى أن البحرين تواصل تقديم نموذج رائد في استثمار الرياضة لتحقيق التنمية الاقتصادية وترسيخ مكانتها على الساحة الدولية.

البحرين تدين محاولة الهجوم الإرهابي على منشآت بترولية في السعودية وقوف المملكة إلى جانب السعودية في أي رد تقرره

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدين محاولة الهجوم الإرهابي التي استهدفت منشآت بترولية في المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة بطائرات مسيّرة أطلقت من الأراضي العراقية ونفّذتها مليشيات إرهابية تابعة لإيران، معتبرةً ذلك انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتحديًا سافرًا لقرار مجلس الأمن رقم (2817)، وتهديدًا للأمن والاستقرار الإقليميين ولإمدادات الطاقة، وتقويضًا ممنهجًا للجهود الرامية إلى خفض التصعيد.

وأكدت الوزارة تضامن مملكة البحرين الكامل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، أرض الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين، ودعمها التام لما تتخذه من إجراءات لحماية سيادتها وأمنها واستقرارها والدفاع عن أراضيها ومنشآتها المدنية والحيوية، وفقًا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي واتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووقوف مملكة البحرين إلى جانبها في أي ردٍّ تقرّره على مصادر هذا العدوان، انطلاقًا من وحدة المصير وعمق الروابط الأخوية والتاريخية الراسخة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، وتأكيدًا لأن أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة واستقرارها جزءٌ لا يتجزأ من الأمن الوطني لمملكة البحرين، وأن المساس بهما لا يستهدف دولةً بعينها، وإنما يمسّ أمن المنطقة بأسرها ومصالح شعوبها.

وأشادت الوزارة في الوقت ذاته بكفاءة الدفاعات الجوية السعودية ويقظتها العالية في رصد المسيّرات والتصدي لها وتدميرها قبل بلوغ أهدافها من دون وقوع أضرار، بما صان سلامة المدنيين والمقدرات الوطنية.

وإذ تؤكد مملكة البحرين ما تمثله المملكة العربية السعودية الشقيقة من منبع للخير من خلال مواقفها المشهودة في دعم ومساندة جمهورية العراق، فإنها ترى في انطلاق هذه الاعتداءات من الأراضي العراقية أمرًا أشدّ استنكارًا، ويرتّب على الحكومة العراقية مسؤولية مضاعفة في وقفها. وشددت الوزارة على موقف دول مجلس التعاون الداعي إلى الإسراع في تنفيذ قرار حصر السلاح بيد الدولة في جمهورية العراق ضمن المهلة التي أعلنتها الحكومة العراقية، مطالبةً باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والحاسمة لمنع استخدام الأراضي العراقية منطلقًا لأي اعتداء على دول المنطقة، ولمنع الفصائل والمليشيات المسلحة التابعة لإيران من مواصلة اعتداءاتها، ومطالبةً إيران بالكف عن دعم هذه المليشيات والوقف الفوري والكامل لنهجها العدائي. وجددت وزارة الخارجية دعوة مملكة البحرين المجتمعَ الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى الاضطلاع بمسؤولياته وإنفاذ قراراته السابقة، في مقدمتها القرار رقم (2817)، بإصدار قرار عاجل يطالب بوقف الاعتداءات الإرهابية غير المبررة التي تشنّها إيران ووكلاؤها على دول المنطقة وشعوبها المسالمة، ويُلزمها باحترام سيادة الدول ومبادئ حسن الجوار، ويحمّلها المسؤولية القانونية والمادية الكاملة بموجب القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم.

الأمانة العامة للتظلمات تدشن خدمة إلكترونية جديدة لتلقي التظلمات

تماشيا مع توجه مملكة البحرين للتحول الإلكتروني والتزاما منها بتطوير منظومة الخدمات الإلكترونية وتعزيزا لجودتها، أعلنت الأمانة العامة للتظلمات بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية إطلاق خدمة تقديم التظلمات الالكترونية التي تهدف إلى سرعة وسهولة إنجاز الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في التظلمات وتوفير الوقت والجهد ومواكبة التحول الالكتروني، وذلك عبر بوابة الخدمات الإلكترونية ضمن المنظومة المتكاملة للبوابة الوطنية لمملكة البحرين (bahrain.bh) بما يسهل تقديم التظلمات مع الاخذ بعين الاعتبار الحفاظ على السرية وخصوصية المعلومات والبيانات وفق أحدث المعايير الرقمية.

وتتيح الخدمة الجديدة للمواطنين والمقيمين قناة إلكترونية آمنة ومباشرة لتقديم التظلمات ومتابعة مستجداتها بكل سهولة، وذلك من خلال التسجيل عبر نظام المفتاح الإلكتروني (eKey) أو التسجيل بالمفتاح الأساسي عبر اسم المستخدم وكلمة المرور، وتتضمن الخدمة خيارات متعددة تمكّن المستخدم من إدخال كل البيانات اللازمة بشكل سلس، فضلا عن إمكانية الاستعلام عن حالة التظلمات المُقدمة وأحدث الإجراءات المتخذة حيالها. وتأتي هذه المبادرة في سياق حرص الأمانة العامة للتظلمات على مواكبة استراتيجية التحول الرقمي الشاملة التي تتبناها حكومة مملكة البحرين، التي تسعى إلى تطوير الخدمات الحكومية ورفع كفاءتها الإدارية، وتحويل المعاملات إلى منظومات رقمية ذكية ومتكاملة، كما تضاف هذه الخدمة إلى حزمة القنوات والآليات المتعددة القائمة بالفعل والمتاحة لخدمة الجمهور للتواصل مع الأمانة. وفي هذا الصدد صرّحت غادة حميد حبيب الأمين العام للتظلمات بأن تدشين هذه الخدمة عبر البوابة الوطنية يمثل خطوة محورية في مسار تطوير منظومة العمل بالأمانة وتوسيع نطاق خدماتها الإلكترونية، مشيرةً إلى أن هذه المبادرة تجسد التزام أمانة التظلمات المستمر بالتطوير والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للجمهور. كما أكدت في تصريحها أن الخدمة الجديدة صُممت وفق أعلى المستويات التقنية التي تضمن الموثوقية التامة، وتحافظ على معايير الخصوصية وأمن المعلومات للشاكين ومُقدمي الطلبات، بما يكفل حماية بياناتهم الشخصية وضمان سريتها الكاملة.

○ غادة حبيب.